

المحور الثانى: القضايا المتعلقة بإدارة الموازنة العامة للدولة

ناقش مجلس الشعب ولجانه النوعية خلال دور الانعقاد محل الدراسة عددا من القضايا التى تتعلق بإدارة الموازنة العامة للدولة. وقد شاركت وزارة المالية من خلال ممثليها فى الحوار الذى دار بشأن هذه القضايا لتوضيح رؤية الوزارة تجاهها ووضع الحلول المناسبة لبعضها، بما يعكس تجاوب الوزارة وتواصلها مع كافة القضايا المجتمعية التى يحملها نواب الشعب، ونستعرض تلك القضايا على النحو التالى:

١- العلاج على نفقة الدولة

حظيت هذه القضية بجانب كبير من اهتمام المجلس ونوابه باعتبارها من القضايا الجماهيرية التى تمس شريحة عريضة من المواطنين محدودى الدخل، حيث تقدم عدد كبير من النواب بيانات عاجلة لمناقشة هذه القضية وبيان أوجه القصور التى تشوبها وسبل التصدى لكافة الصور السلبية التى تعوق تقديم الخدمة للبسطاء من المواطنين بسهولة ويسر. ونظرا لأهمية هذه القضية وخطورتها فقد كلف السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب لجنة الشؤون الصحية والبيئة بزيارة ميدانية للمجالس الطبية المتخصصة، كما عقدت اللجنة عدة اجتماعات خلال الفترة من ٢٠١٠/١/٣ وحتى ٢٠١٠/٦/٢١ لمناقشة نظام العلاج على نفقة الدولة شاركت فيها وزارة المالية لعرض رؤيتها أمام اللجنة.

ونعرض فيما يلى لتفاصيل هذه الاجتماعات وتعقيب مسئولى وزارتى الصحة والمالية على ما أثير فيها من ملاحظات، نتبعها بما دار فى الاجتماع الأخير الذى عقدته اللجنة فى ٢٠١٠/٦/٢١ بحضور السيدين وزيرى الصحة والدولة للشئون القانونية، وذلك على النحو التالى:

مناقشات اللجنة

أكد رئيس اللجنة على أهمية قضية العلاج على نفقة الدولة التى يستفيد منها حوالى ١,٦ مليون مواطن، مشيرا إلى أن القرارات التى تصدرها وزارة الصحة بالعلاج على نفقة الدولة لا تكفى لتكلفة الخدمة الطبية التى تقدمها المستشفيات المتعاقد معها، بالإضافة إلى التراخى فى سداد التكلفة. كما تساءل عن الاعتمادات المخصصة للعلاج على نفقة الدولة فى الموازنة العامة للدولة للعام المالى الحالى، وعن التوزيع الزمنى لسدادها من قبل وزارة المالية، مذكرا بما صرح به السيد وزير المالية من قبل عن الحكومة لمديونيات وزارة الصحة القديمة المحققة، وهو ما لم يتحقق بالكامل حتى الآن والمديونيات فى زيادة مستمرة.

وقد استعرض رئيس اللجنة جذور المشكلة والتى ظهرت مع تضخم مديونيات المجالس الطبية المتخصصة للمستشفيات الحكومية والخاصة التى تتعامل معها فى تنفيذ قرارات العلاج على نفقة الدولة، وعدم قدرة تلك المستشفيات على الاستمرار فى تنفيذ ما تتلقاه من قرارات لعدم وجود اعتمادات تسمح بذلك فى ضوء عدم سداد وزارة الصحة للمديونيات المستحقة عليها بانتظام، مع عدم قدرة المستشفيات على الإنفاق لتدنى الاعتمادات الموجهة لها - الباب الثانى- فى الأساس. كما انتقد تصريحات السيد رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات التى نشرت فى الصحف والتى اتهمت الأعضاء بمحاباة أقربائهم وأهالى دوائرهم فى استخراج قرارات العلاج على نفقة الدولة، مشيرا إلى أن العضو يعد حلقة الوصل بين المواطن والدولة فى استخراج تلك القرارات.

وفى مداخلاتهم، أكد أعضاء اللجنة أن العلاج المجانى حق دستورى تكفله الدولة للمواطنين المصريين، وأضافوا أن ضبط منظومة العلاج على نفقة الدولة لا يقتصر على زيادة الاعتمادات المالية فقط، بل بإعادة النظر فى المنظومة بالكامل. وطالبوا بالإسراع فى تطبيق قانون التأمين الصحى الشامل للقضاء على مشاكل العلاج على نفقة الدولة، وبدراسة إصدار قرارات العلاج بأكواد المرض بدلا من رصد مبالغ مالية بالقرار. وحملوا وزارة الصحة جانبا كبيرا من الخلل الذى يشهده نظام العلاج على نفقة الدولة. وأكد الأعضاء أن المستشفيات الجامعية والاستثمارية دائما ما يتم اللجوء إليها فى ظل تدنى الخدمة الطبية فى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة. كما طالبوا وزارة المالية بسخ مبالغ إضافية للاعتمادات المخصصة للعلاج على نفقة الدولة لتغطية مديونيات المجالس الطبية المتخصصة والتي ارتفعت بصورة كبيرة مما حدا بنسبة كبيرة من المستشفيات المتعاملة مع وزارة الصحة والمجالس الطبية إلى رفض التعامل أو استلام قرارات العلاج فى ضوء زيادة مستحقاتها المالية مع وجود عجز فعلى فى موازنتها الخاصة.

وأكد النواب رفضهم للضوابط التى وضعتها وزارة الصحة وخاصة سقف ال ٥٠ ألف جنيه شهريا للقرارات الصادرة بتزكية النواب، واعتبروا أن هذا الأمر يعبر عن خلل حكومى فى إدارة المنظومة الصحية بدا من خلال رفض المستشفيات التعليمية تلقى قرارات العلاج وكأنها خارج منظومة الدولة، إضافة إلى مغالاتها فى تقدير نفقات العلاج والتي تفوق نظيراتها العامة بمراحل، والمطالبة بإلزام تلك المستشفيات بالعلاج وفقا للأسعار التى تضعها وزارة الصحة، وكذا إلزامهم بتخصيص نسبة ١٠% من أسرتها مجانا تنفيذًا لقرارات وزير الصحة السابقة فى هذا الشأن والتي لم تنفذ. ونبه الأعضاء إلى وجود عدد من الأمراض المزمنة التى ينبغى أن تخرج من حدود تلك الضوابط ومن السقف المقرر يوميا للعضو، كمرض الالتهاب الكبدى الوبائى المعروف بفيروس (C) ، والغسيل الكلوى، وجراحات العظام والعيون.

رأى وزارة الصحة

أوضح ممثل وزارة الصحة أن المستشفيات الحكومية تعاني من ضالة الاعتمادات المدرجة بالباب الثانى بالموازنة، مما يؤثر على تقديم الخدمة الطبية بالكفاءة المطلوبة خصوصا فى المستشفيات التعليمية. وقال إن زيادة حجم المديونية وتراكمها سنة بعد أخرى يؤثر بشكل كبير فى قضية العلاج على نفقة الدولة، بل قد يؤدى إلى وقف هذا المشروع. وشدد على أهمية سداد المديونيات المتأخرة لمساعدة المستشفيات على تقديم الخدمة وعلاج المرضى الفقراء، منبها إلى أن وزارة المالية تقوم بسداد المبالغ المستحقة فقط دون إدراج أية اعتمادات جديدة. كما ناشد اللجنة الضغط على وزارة المالية لزيادة الاعتمادات المخصصة للعلاج فى الموازنة العامة.

وأضاف ممثل وزارة الصحة أن تضخم مديونيات المستشفيات المتعاقد معها للعلاج على نفقة الدولة يرجع إلى قيام هذه المستشفيات بزيادة قيمة التكاليف عن طريق إدراج أعمال ومهام غير حقيقية إلى فاتورة العلاج لمضاعفة قيمة القرار، فضلا عن لجوء بعض المستشفيات لوسائل أخرى غير مشروعة وتمثل خطورة على المريض لتغطية تكاليف العلاج، مما يمثل عبئا ضخما على وزارة الصحة، حيث بلغت مديونيات الوزارة حوالى ١,٨ مليار جنيه.

كما أوضح ممثل وزارة الصحة أن نحو ٧٠% من المستشفيات الموجه إليها قرارات العلاج على نفقة الدولة لم تعد تقبل المرضى الصادر بشأنهم قرارات العلاج ومن بينها مستشفا قصر العينى الجديد وعين شمس التخصصى واللذان يتحملان ٤٠% من قيمة العلاج على نفقة الدولة، حيث ارتفعت مديونيات وزارة الصحة لهذه المستشفيات بصورة كبيرة مما يسبب تآكل موازنتها الضعيفة بالفعل. وطالب وزارة المالية بسداد تلك المديونيات والتي بلغت حتى

٢٠٠٩/٩/٣٠ نحو واحد ونصف المليار جنيه سدد منها ٥٥٥ مليوناً فقط، وتبقت مديونيات بمبلغ ٩٦٦ مليوناً، وهي في تزايد مستمر إذ تبلغ الآن نحو ١,٧٩٩ مليار جنيه. وأعلن استعداد وزارة الصحة، بعد سداد هذا المديونيات، تطبيق قواعد جديدة وأسس محددة للعلاج على نفقة الدولة. كما شدد على ضرورة وقف نزيف موازنة المجالس من قبل بعض أعضاء مجلسي الشعب والشورى، الذين يغالون في تقديم طلبات العلاج على نفقة الدولة سواء في أعدادها أو الجهات التي يطلبون الإحالة إليها أو المبالغ المخصصة للعلاج، وهو ما يرهق الموازنة الخاصة بالمجالس وبما يجاوز ٤٠% ويتسبب في زيادة مشكلة المديونيات.

وقد أوضح ممثل وزارة الصحة الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الوزارة لنظام العلاج على نفقة الدولة في الفترة القادمة، مثل الاتجاه لتطبيق نظام الأكواد على قرارات العلاج بحيث يصدر القرار للمريض غير محدد القيمة إنما محدد العلاج للمرض الذي تقدم به المريض والذي ستفذه المستشفيات بناء على أسعار تلك الأكواد التي تضعها وزارة الصحة، حتى لا يرهق المريض بطلب استكمال العلاج دورياً حال نفاذ قيمة قراره، وإحكام الرقابة على تلك القرارات من ناحية أخرى. وبالنسبة للمستشفيات التعليمية التي تتبع النظام الاستثماري والاقتصادي في التشغيل فلن يتم إصدار قرارات عليها إلا في حالة عدم وجود تخصصات لعلاج هذه الحالة في المستشفيات الحكومية، وفي حال لجوء المريض لتلك المستشفيات لتنفيذ قرار وتلقى علاجاً عادياً فإنه سيكون ملزماً بدفع الفارق، إن وجد، بين العلاج في المستشفى العام وبين تلك المستشفيات. وأشار إلى أن هذه الضوابط سيتم عرضها للتنفيذ على مديري المستشفيات العامة والمركزية والجامعية خلال اجتماع ستعقده وزارة الصحة يوم ٢٠١٠/٢/١٨ على أن يبدأ التنفيذ اعتباراً من أول مارس، مع تطبيق عقوبات إدارية صارمة على المخالفين لها.

رأى وزارة المالية

ذكر السيد رئيس الإدارة المركزية للبحوث والدراسات المالية، ممثل وزارة المالية، أن الموارد المالية للموازنة العامة للدولة محدودة مقارنة بزيادة حجم المصروفات. وأشار إلى أن رصيد مديونية العلاج على نفقة الدولة يتم سداها سنوياً حتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وتم إدراج مبلغ ٣٨٠ مليون جنيه في الموازنة العامة لسداد المديونية المستحقة للعلاج على نفقة الدولة نتيجة زيادة العبء. ويجري حالياً حصر مستحقات شركات الأدوية ليتم تدبير الاعتمادات المالية لسدادها، منبهاً إلى أن هناك لجنة مشكلة من وزارتي المالية والصحة لمراقبة الأداء ودراسة وتطوير منظومة العلاج على نفقة الدولة.

وأوضح أن وزارة المالية تقوم بإجراء تفتيش على أداء المستشفيات التي تتعامل مع الدولة بشأن العلاج على نفقة الدولة من خلال لجنة مشتركة بين المالية والصحة، وأن هذه اللجنة قد اكتشفت عدم دقة منظومة العلاج في كثير من المستشفيات، وطالب بأهمية مراجعة النظم المعمول بها أولاً، وتنظيم صرف المبالغ المنصرفة على العلاج على نفقة الدولة، قبل المطالبة بزيادة الاعتمادات. وطالب بترشيد إصدار قرارات العلاج على نفقة الدولة وقصرها على المستحقين ومحدودي الدخل فقط، وعدم اللجوء في أداء الخدمة إلى المستشفيات الاستثمارية طالما أن الخدمة متوافرة في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة. كما طالب بزيادة الاعتمادات المخصصة للعلاج على نفقة الدولة بالموازنة العامة.

وأشار إلى أن وزارة المالية تقوم بسداد الاعتمادات المخصصة للعلاج على نفقة الدولة والتي تبلغ ١,٤ مليار جنيه بانتظام، حيث تم صرف ١,١ مليار منها حتى ٢٠١٠/١/١٤، وكان آخر

دفعنا سداد يومي ١٠، ١٤ / ١ / ٢٠١٠ بمبلغ مائتي مليون جنيه، وهو ما سيسهم بقدر كبير في حل المشكلة وسداد جزء من مديونيات وزارة الصحة للمستشفيات.

وحول المديونيات المتبقية، نبه إلى وجود لجنة مشكلة في وزارة الصحة تضم في عضويتها أعضاء من وزارة المالية تقوم بمراجعة تلك المديونيات كل على حدة وبعد التحقق منها يتم اعتمادها وتحال إلى وزارة المالية ليتم إتاحتها، مشيراً إلى أن آخر قرارات تلك اللجنة المعتمدة هما القرارين اللذين ذكرا في بداية حديثه واللذان يبلغان مائة مليون جنيه لكل قرار، واعترض على ذلك ممثل وزارة الصحة ذاكراً أن كل المديونيات والأرقام التي أعلنها ممثلوا وزارة الصحة محققة بالفعل وهناك مطالبات بها من الجهات الدائنة.

رأى اللجنة

أعلنت اللجنة في نهاية تلك الاجتماعات عدداً من التوصيات تلخص في مطالبة وزير الصحة بالنظر في رفع السقف التي وضعتها الوزارة لكل عضو والمحدد بخمسين ألف جنيه، وضرورة استبعاد الأمراض المزمنة كأمراض القلب والكلى والالتهاب الكبدي وجراحات العظام والعيون من السقف المحدد لاستخراج قرارات العلاج لكل عضو، والعمل على توفير آلية تضمن حق المواطن في التوجه إلى أقرب مستشفى له لتلقى العلاج على أن تستخرج له هذه الجهة قرار العلاج حال الحاجة إليه، وعرض مديونيات المجالس الطبية عند مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة وتوفير اعتمادات مالية لسداها. واستخراج قيمة علاج الانترفيرون من موازنة المجالس الطبية والتي تتكلف وحدها ٥٠٠-٦٠٠ مليون جنيه تنقل كاهل موازنة المجالس، وذلك بتوفير بند مخصص له في الموازنة باعتباره يعالج مرضاً مستشرياً على المستوى القومي، بالإضافة إلى استمرار إصدار قرارات العلاج لحين تطبيق الضوابط الجديدة في أول مارس. وأعلنت اللجنة أنها ستبدأ فوراً في إعداد تعديل تشريعي لفرض ضريبة مبيعات على الأسمت و عدد آخر من السلع الملوثة للبيئة لصالح تمويل قرارات العلاج على نفقة الدولة، وأنها ستعمل على سرعة عرضه على المجلس لإقراره خلال الدورة البرلمانية الحالية. كما طالبت بضرورة حضور وزير الصحة لإلقاء بيان أمام اللجنة حول ملف العلاج على نفقة الدولة.

بيان وزير الصحة

في الاجتماع الذي عقدته لجنة الشؤون الصحية يوم الأربعاء ٧/٤/٢٠١٠، ألقى وزير الصحة بياناً أمام اللجنة حول الضوابط التي وضعتها وزارة الصحة لقرارات العلاج على نفقة الدولة التي تصرف من خلال أعضاء مجلس الشعب، أكد خلاله أن الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الشعب ملتزمون بالقواعد الخاصة بقرارات العلاج، وأن الأقلية التي مارست بعض التجاوزات لهذه الضوابط لا تنتمي للحزب الوطني وحده. وشدد على أنه لا خلاف على أن الجميع يستهدف ضمان استفادة غير القادر والمستحق بهذه الخدمة أسوة بأى دعم تقدمه الدولة. وأكد أن العلاج على نفقة الدولة قائم ومستمر إلى أن يطبق تأمين صحي جديد وشامل لكافة المواطنين.

وأوضح أن الضوابط التي وضعتها الوزارة لنظام العلاج على نفقة الدولة جاءت بعد أن تعدى الإنفاق على هذا النظام قدرة الموازنة العامة. وأشار إلى أن النظام يواجه نوعين من المشاكل، أولها مشاكل إدارية وتنظيمية تقع ضمن مسؤولية وزارة الصحة ويجرى التعامل معها لعلاجها. أما النوع الثاني من المشكلات فهي مشكلات مالية تمويلية نتجت عن تضخم الإنفاق على قرارات العلاج بصورة تجاوزت الاعتمادات المدرجة له بالموازنة العامة بمراحل، مؤكداً أن الوزارة بدأت تتعامل مع مشكلة التجاوز في كم قرارات العلاج الصادرة لبعض أعضاء مجلس

الشعب منذ أكتوبر ٢٠٠٨ من خلال الاتصال الودي بالأعضاء المتجاوزين دون أن تجد الاستجابة المطلوبة. وذكر أن الضوابط التي أصدرتها الوزارة تم إعدادها بصورة موضوعية تماما، وأنها ضوابط قانونية سليمة، وأن الوزارة لم تجد حرجا في الاستجابة للعديد من توصيات لجنة الصحة لتعديل هذه الضوابط بما يحقق هدف ضبط الاستفادة من النظام والتيسير على المتعاملين معه قدر المستطاع.

واستعرض الوزير تطور نظام العلاج على نفقة الدولة الذي بدأ منذ عام ١٩٧٥ بالتوازي مع نظام العلاج المجاني بالمستشفيات العامة، ثم بدأ تدريجيا في سحب الاعتمادات المخصصة للعلاج المجاني بالمستشفيات لتصل اعتماداته عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٩٦ مليون جنيه، قفزت في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٦٥٠ مليون جنيه، وتضخمت في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتصل إلى ١٥٨٠ مليون جنيه. وأوضح أن النظام أضر بمستشفيات وزارة الصحة من خلال سحب اعتمادات العلاج المجاني الذي كان قاصرا عليها، وإنفاق نحو ثلثي اعتمادات النظام الجديد على المستشفيات خارج وزارة الصحة.

وأشار إلى أن الضوابط المطبقة حاليا قصرت الاستفادة من نظام العلاج على نفقة الدولة على خمس مجموعات من الأمراض هي أمراض: القلب، الكلى، الكبد، الأورام، والعلاج الدوائي للسكر والضغط. كما تم تحديد عدد آخر من الحالات التي تعتبر أمراض ذات أولوية لا يمكن استبعادها. كما تم علاج التأخر الذي حدث في إصدار القرارات خلال الفترة الأخيرة بحيث أصبح القرار يصدر حاليا خلال أسبوع واحد. وأكد أن المشكلة حاليا تتمثل في ضرورة تدبير موارد مستقلة للإنفاق على هذا النظام. وأشار إلى أن مجلس الشورى اقترح فرض ضريبة مبيعات على عدد من الصناعات الملوثة للبيئة لصالح تمويل نظام العلاج على نفقة الدولة، مثل صناعة الاسمنت، وهو ما يمكن أن يغطي جانبا كبيرا من الاحتياجات التمويلية للنظام.

وفي الجلسة التي عقدها مجلس الشعب في ١٣ / ٦ / ٢٠١٠، وإزاء اتهامات أعضاء المجلس للسيد وزير الصحة بتجاهل اللجنة وعدم حضور اجتماعاتها المخصصة لاستكمال مناقشة العلاج على نفقة الدولة، قرر رئيس المجلس الدعوة لعقد اجتماع للجنة برئاسته شخصيا وحضور وزيرى الصحة والمالية لمناقشة تلك القضية. وقد عقد الاجتماع في صباح يوم الاثنين ٢٠١٠/٦/٢١ برئاسة الدكتور حمدي السيد رئيس اللجنة وحضور كل من السيدين وزيراً الصحة والدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية، كما حضرها رئيس الإدارة المركزية للبحوث والدراسات المالية ممثلاً لوزارة المالية.

وقد استهل رئيس اللجنة الاجتماع بالإشارة إلى أن موضوع قرارات العلاج على نفقة الدولة وما يشهده من مشاكل خلال الفترة الأخيرة كان مثار شد وجذب بين المجلس والحكومة، مما دفع عدد من الأعضاء للتقدم بمجموعة من طلبات الإحاطة بشأن المشاكل التي يواجهها النظام والتي تأتي على حساب الخدمات التي يقدمها للمواطنين. وذكر أن الجميع يدرك المشاكل التمويلية الكبيرة التي يعاني منها نظام العلاج على نفقة الدولة خلال السنوات الأخيرة نتيجة التوسع الكبير في عدد المستفيدين من هذه الخدمة بصورة تتجاوز الاعتمادات المخصصة له. كما أن الضوابط التي وضعتها وزارة الصحة لتصويب مسار النظام مالياً وتجاوز بعض الانحرافات التي ظهرت في استخدامه أدت إلى تأخير صدور القرارات لفترات طويلة وحرمان بعض الفئات الأحق بالاستفادة من النظام من خدماته.

ثم جرت مناقشات موسعة من جانب عدد كبير من أعضاء المجلس حول الموضوع تركزت حول عدد من النقاط أهمها ما يلي:

• أن حق المواطن في الحصول على العلاج بالمجان هو حق دستوري لا يجب المساس به، وأن الدولة ملزمة بتوفير هذا العلاج مهما كلفها من موارد، سواء كان من خلال خدمات العلاج المجاني التي كانت تقدمها المستشفيات العامة قبل أن تتوقف بصورة شبه تامة لصالح نظام قرارات العلاج على نفقة الدولة. وأن القيود التي وضعتها وزارة الصحة على العلاج على نفقة الدولة لاستبعاد بعض الفئات أو استبعاد بعض الأمراض هو مساس غير مقبول بهذا الحق الدستوري.

• أن الضوابط التي وضعتها الوزارة لتصويب مسار خدمات العلاج على نفقة الدولة تسببت في مشاكل جمة للمستفيدين به نتيجة استبعاد العديد من الحالات المستحقة للعلاج من ناحية، والتأخير غير المقبول في إصدار القرارات الذي أصبح يمتد إلى شهر وشهرين في بعض الحالات نتيجة وضع سقف محدد للمبالغ التي تصدر بها قرارات يومياً. وقد أدى ذلك إلى تراجع مستوى الرضى والشعبية التي كان يحظى بها النظام بعد أن حرم الكثيرون من الاستفادة به كلياً بالاستبعاد رغم احتياجهم، أو حرّموا من الاستفادة به في الوقت المناسب نتيجة تأخر صدور القرارات.

• ضرورة تطبيق نظام محكم لتقديم الخدمات الطبية لحالات الطوارئ لكافة المواطنين في كافة المستشفيات بصورة فورية على نفقة الدولة ودون اشتراط سداد المواطن أية مبالغ مالية تحت الحساب.

• ضرورة الإعلان عن النواب المتورطين في سوء استخدام قرارات العلاج بالاسم لأن الوضع القائم يضع التهمة موزعة على الشيوخ بين كافة النواب.

• ضرورة حل مشكلة المديونية المتركمة للمستشفيات المنفذة لقرارات العلاج ومخاطبة رئيس مجلس الوزراء لتدبير مبلغ ١,٥-٢ مليار جنيه لهذا الغرض.

وقد وجه عدد من الأعضاء اتهامات لوزير المالية بالتسبب في المشكلة نتيجة عدم تدبير التمويل الكافي للنظام، مما أجبر وزير الصحة على وضع قيود على النظام للإنفاق وفقاً للموارد المتاحة. وأشاروا إلى عدم كفاية الاعتمادات الخاصة بالرعاية الصحية في مصر التي لا تتعدى نحو ١,١% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل عن الموجود في العديد من دول المنطقة المساوية أو الأقل من مصر في مستويات التنمية. كما اتهمه البعض بالاستيلاء على الإيرادات التي تحققت من تطبيق التعديلات الأخيرة في الضرائب على الحديد والاسمنت والسجائر لصالح الموازنة العامة رغم أن الغرض من فرضها هو توجيه عائدها بالكامل نحو مليارى جنيه- لصالح العلاج على نفقة الدولة. واقترح البعض تقديم اقتراح بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بالمبلغ المطلوب في الموازنة العامة لإنهاء المشكلة كلياً.

وفي رده على كل ما سبق، أكد وزير الصحة متانة وعمق العلاقة بين النواب ووزارة الصحة رغم ما يظهر أحياناً من اختلاف في وجهات النظر بصورة صحية ومحترمة. وأشار إلى أن نظام العلاج على نفقة الدولية يواجه نوعين من المشاكل:

أولهما: مشاكل إدارية في المجالس الطبية والمستشفيات نتيجة التأخر في إصدار القرارات أو رفض المستشفيات تنفيذها لعدم حصولها على مستحقاتها لدى الوزارة لفترات طويلة. وأكد أن الوزارة قادرة على حل هذه المشاكل خلال مدة ٣-٦ شهور بالكامل. وأشار إلى أن ٩٩% من الضوابط التي أصدرها لتنظيم الاستفادة بنظام العلاج على نفقة الدولة لم تثر أية مشاكل، وأن شكاوى الأعضاء منها محصورة في تأخر صدور القرارات وفي التعامل مع علاج حالات الطوارئ. وأوضح أنه اتفق مع مدير المجالس الطبية على مجموعة من الإجراءات للتعجيل

بإصدار قرارات العلاج، كما اتخذ بعض القرارات للتعامل مع حالات الطوارئ وإلزام كافة المستشفيات والمراكز الطبية باستقبال حالات الطوارئ وتقديم الخدمات العاجلة لها فوراً مع التزام الوزارة بسداد تكلفة هذه الخدمات. وأشار إلى أنه سيتم تخصيص خط ساخن لاستقبال أى شكاوى خاصة بالتعامل مع حالات الطوارئ.

وثانيهما المشكلة التمويلية، والتي بدأت تتضح منذ عام ٢٠٠٨ بعد زيادة الإنفاق على النظام بصورة غير مسبوق نتيجة علاج حوالي ٢ مليون مواطن من خلال النظام فى عام ٢٠٠٩ وحده، وهو ما يعادل عدد من استفادوا من النظام خلال السنوات الخمس السابقة كلها. كما زاد من العبء التمولي للنظام مده ليشمل خدمات العلاج لمرضى فيروس سى بنحو ٦٠٠ مليون جنيه. وأكد أن تفاقم المشاكل التمويلية كاد أن يؤدي إلى توقف النظام بالكامل نتيجة بدء عدد من الجهات المتعاقدة معه فى الامتناع عن تقديم خدماتها لتأخر الوزارة فى سداد مستحقاتها.

وأكد وزير الصحة أنه حدث تحسن واضح فى التمويل الموجه للنظام بعدما زادت مخصصاته إلى حوالي ٢,٥ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١١/١٠ بعد إضافة حوالي مليار جنيه للاعتمادات المخصصة له من عائد الضريبة على الاسمنت والحديد والسجائر. ونفى أن تكون وزارة المالية قد استولت على عائد هذه الضرائب، مشيراً إلى أن إدخالها للموازنة العامة هو إجراء مالى يتعلق بقواعد الموازنة العامة. وأكد أن عائد هذه التعديلات المقدر بحوالى مليار جنيه تم إدراجه كزيادة فى مخصصات العلاج على نفقة الدولة بالكامل، غير أنه سيوجه لمدة سنتين لصالح سداد المديونيات المتأخرة. وذكر أن الوزارة تحتاج لمليار جنيه إضافية لاستكمال خطة إصلاح وتحسين خدمات النظام، وأشار إلى احتمال أن يمكن تدبيرها من ترشيد الدعم.

واقترح على الأعضاء حلاً عملياً آخر لتحسين القدرات التمويلية للنظام من خلال استقطاع جزء من مخصصات العلاج المجانى بالمستشفيات لصالح نظام العلاج على نفقة الدولة، وذلك من خلال مخاطبة وزير التنمية الاقتصادية لتحويل الزيادة التى تم إقرارها فى الموازنة الجديدة لهذا الغرض بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه إلى العلاج على نفقة الدولة. غير أن الكثير من السادة الأعضاء اعترضوا على ذلك الاقتراح بشدة لأن المطلوب هو استعادة نظام العلاج المجانى بصورة لائقة كمدخل للاستغناء عن نظام العلاج على نفقة الدولة وما به من مشاكل.

وأكد الوزير أنه بالنسبة للإعلان عن النواب المتهمين بالتورط فى إساءة استخدام قرارات العلاج على نفقة الدولة، فإنه لا يمكنه الإعلان عن الأسماء لأنه قدم ما لديه من بيانات لرئيس المجلس الذى أحالها إلى جهات التحقيق المعنية، وهو وحده الذى يملك الحق فى إعلان الأسماء بعد انتهاء التحقيق.^{٦٦}

٢- التضرر من فرض رسوم وأعباء مالية على المنتفعين بنظام التأمين الصحى

ناقشت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب فى اجتماعها الذى عقدته صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٠/١٠/٥، البيان العاجل المقدم من السيد العضو فتحى عبد اللطيف، بشأن مشاكل التأمين الصحى فيما يتعلق بصور قرارات من رئيس هيئة التأمين الصحى بفرض رسوم وأعباء مالية على جميع المنتفعين بهذا النظام، وذلك بحضور الدكتور محمد معيط مساعد وزير المالية

^{٦٦} جدير بالإشارة أن السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب قد أحال التقارير التى وصلته من الجهات الرقابية التى تم تكليفها بدراسة قضية العلاج على نفقة الدولة إلى السيد المستشار النائب العام لفحصها وإجراء التحقيق اللازم بشأنها وموافاة المجلس بما انتهى إليه التحقيق. وقد كلف السيد المستشار النائب العام نيابة الأموال العامة بإجراء تحقيق عاجل وشامل فى القضية. وأسفرت التحقيقات عن إدانة ١٤ عضواً من أعضاء مجلسي الشعب والشورى (١٢ شعب - ٢ شورى) وعدد من العاملين بوزارة الصحة، وتم رفع الحصانة البرلمانية عنهم من قبل المجلسين، ولم يصدر حكم قضائى بشأنهم حتى الآن.

للتأمينات ممثلا لوزارة المالية، وممثلين عن وزارتي الصحة والقوى العاملة وممثل عن هيئة التأمين الاجتماعي.

في بداية الاجتماع أشار مقدم البيان العاجل إلى صدور عدة قرارات عن رئيس هيئة التأمين الصحي بفرض رسوم وأعباء مالية على جميع المنتفعين بنظام التأمينات الاجتماعية ومنها التأمين الصحي، بعد موافقة وزير الصحة وذلك من أول شهر نوفمبر ٢٠٠٩ (منها رسم إقامة ٥ جنيهات، ومرافق ١٠ جنيهات، ومقابل زيارة ٤ جنيهات)، مؤكدا على أنه لا يجوز فرض أية رسم إلا بقانون، وهو ما لم يحدث، فضلا عن عدم التنسيق بين وزارات المالية والصحة والقوى العاملة أو اتحاد العمال وهي الجهات المعنية بالتأمين الصحي وكافة صور التأمينات. كما أشار مقدم الطلب إلى تخلي وزارة المالية متمثلة في صندوق التأمينات الاجتماعية عن دورها في حل مشكلة التأمين الصحي، حيث يتم تمويل هيئة التأمين الصحي من الاشتراكات التي تحصلها التأمينات. وأعرب عن تفهمه أن هذه القرارات مرتبطة باحتياج هيئة التأمين الصحي إلى موارد، بعدما حملتها وزارة الصحة بأعباء كثيرة ولكن هذا لا يعطي للهيئة الحق في اتخاذ قرارات فردية وغير قانونية. وأعرب عن استيائه من قرار وزارة الصحة رقم ٢٤٧ والذي خفض مقابل الإقامة من ٥ جنيهات إلى جنيه واحد، دون النظر إلى باقي الرسوم والأعباء المفروضة. ونبه إلى عدم صرف الأدوية بحجة الاسم العلمي والاسم التجاري مما أدى إلى خلاف شديد بين الأطباء، والنتيجة أن المرضى يشتررون العلاج على نفقتهم الخاصة من الخارج.

وقد أكد الأعضاء المشاركين في المناقشات مخالفة القرارات الصادرة عن وزارة الصحة أو هيئة التأمينات للدستور والقانون حيث لا ضرائب ولا رسوم إلا بقانون، مطالبين بإلغاء هذه الرسوم. وتساءلوا عن وجه الاستعجال بفرض رسوم إضافية جديدة في الوقت الذي تعد فيه الحكومة مشروع قانون شامل للتأمين الصحي. كما تساءلوا عن مدى أحقية إلزام المريض بدفع رسوم عند شراء الدواء، بالرغم من التزامه بسداد الاشتراكات طوال فترة عمله، مؤكداً أن القادرين يعزفون عن الحصول على خدمة من التأمين الصحي حتى ولو كانوا مشتركين، مثل قطاع البترول، وأن أكثر المستفيدين من الخدمة من أصحاب المعاشات غير القادرين.

وفي مداخلته، اقترح رئيس اللجنة تمويل العجز من وزارة المالية لحل المشكلة مؤقتا لحين صدور قانون التأمين الصحي الجديد، أو زيادة الاشتراكات بنسبة ١% (٠,٥% عامل، ٠,٥% صاحب العمل)، وتساءل عما إذا كانت الهيئة تتبع وزارة الصحة في القانون الجديد، أم تكون التبعية للتأمينات الاجتماعية وتكون الأمور الفنية من اختصاص وزارة الصحة.

وأوضح ممثل الهيئة العامة للتأمين الصحي أن جميع الرسوم فرضت على المشتركين وفقا للقانون الصادر عام ١٩٣٢ فيما عدا رسم الدخول فتم تقريره بالقانون الصادر في عام ١٩٧٩. وذكر أن القانون الجديد يجري مراجعته حاليا بمجلس الدولة، مشيرا إلى أن الاستعجال في زيادة الرسم جاء نتيجة عدم ضمان الهيئة لصدور مشروع القانون هذا العام. وأكد اهتمام الهيئة بعلاج المواطنين في إطار الموارد المتاحة لها، موضحا أن الأسعار قد ارتفعت والخدمات قد زادت أيضا في ظل ثبات قيمة الرسوم. وذكر أنه تم علاج ٤٠,٠٠٠ مواطن من الالتهاب الكبدى الوبائى بتكلفة تبلغ ٢٦٦ مليون جنيه. وأضاف أن إجمالي العجز بلغ ٣٠٠ مليون جنيه في حين تغطي هذه الزيادة في الرسوم ٦٤ مليون جنيه.

وعقب السيد رئيس اللجنة مشيرا إلى أن البرلمان غير مقصر في إصدار مشروع قانون التأمين الصحي الشامل، وأن التأخير في إصدار القانون الجديد يرجع إلى الحكومة وأجهزتها. وأضاف أن الطفل دخل ضمن النظام بقرار من وزير الصحة دون الرجوع إلى البرلمان وهذا خطأ

تتحمله وزارة الصحة. وأشاد رئيس اللجنة بالتطور الذى حدث بالتأمين الصحى فى الآونة الأخيرة ومنها علاج أمراض خطيرة والقيام بعمليات كبيرة، وهذا هو السبب للتحول من وفر إلى عجز، وأوضح أن المشكلة تكمن فى اتخاذ الهيئة لقرارات بعيدا عن وزارة المالية أو البرلمان. كما أشاد بدور السيد وزير المالية فى تحسين أداء التأمينات، وأنه على ثقة فى حل وزارة المالية لجميع المشكلات الإنسانية.

رأى وزارة المالية

أكد مساعد وزير المالية للتأمينات أهمية الحاجة إلى تأمين صحى يحترم المواطن، مشيرا إلى أن الهيئة تحاول تقديم خدمات جيدة وأنها مقيدة بالتمويل، وطالب بعدم تحميل العبء على فئات معينة. واستعرض أهم ملامح القانون الجديد، موضحا أنه ينص على تحمل الدولة لاشتراكات ٣٠% من المواطنين غير القادرين، ومراعاة ارتفاع الأسعار فى مبلغ الاشتراك، كما يفصل القانون بين التمويل والخدمة حيث يتحمل التأمين الصحى التمويل ويتحمل الخدمة القطاع العام أو الخاص حسب اختيار المواطن. ويستهدف القانون خلق نظام ذو ملاءة مالية حتى يتمكن من شراء خدمة جيدة والتعاقد مع أطباء متميزين، مشيرا إلى أن ١,٥ مليون تم خروجهم من نظام التأمين الحالى وهم من الفئة القادرة، موضحا أن متوسط التكلفة فى مستشفيات القطاع العام والتأمين الصحى لا تزيد عن ٢٣% من تكلفة المستشفيات الخاصة، مما يدل على تدنى مستوى الخدمة بمستشفيات القطاع العام والتأمين الصحى.

وفى نهاية المناقشات أكدت اللجنة على احترام القانون، وأن هذه القرارات بها مخالفة صريحة للقانون الصادر عام ١٩٧٩، والمطالبة بإرجاء القرارات حتى صدور القانون الجديد. وأوصت وزارة المالية بسد العجز الذى تعاني منه الهيئة، أو أى عجز يتحقق حتى صدور القانون الجديد.

٣- دعم الصادرات فى ضوء الأزمة المالية العالمية

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى اجتماعا صباح يوم الأحد ٢٠١٠/١/١٠ لنظر الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو لويس بشاره بشأن استيضاح سياسة الحكومة حول دعم الصادرات والأزمة المالية العالمية، وذلك بحضور السيدين: رئيس قطاع التمويل ورئيس قطاع الموازنة العامة ممثلين لوزارة المالية. كما حضره السيد محمد راضى رئيس جهاز تنمية الصادرات بوزارة التجارة والصناعة.

رأى وزارة المالية

أوضح ممثل وزارة المالية فى بداية المناقشات أن الدولة تتجه قدما نحو دعم الصادرات المصرية اقتناعا منها بأهمية التصدير فى زيادة حجم الاقتصاد الوطنى وزيادة نسب نشاطه ومعدلات نموه، مع ما يولده ذلك من توليد فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، سواء فى ذات القطاع أو فى القطاعات الاقتصادية التى تتناولها عملية التصدير. واستعرض حجم ما تقدمه الدولة لدعم الصادرات فى الموازنة العامة والمتمثل فى دعم صندوق تنمية الصادرات، بداية من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ والتى بلغ فيها قيمة هذا الدعم ٥٠٠ مليون جنيه، ثم ارتفع إلى ٦٠١ مليوناً عامى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ثم بلغ ١٢٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وارتفع إلى ١٥٠٠ مليون فى العام الذى تلاه، وبلغ ٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ثم ٤,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث رأت الحكومة زيادة هذا الدعم فى

إطار حزمة الإنفاق التي أقرها مجلس الشعب باعتماد إضافي لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية وحماية أسواق التصدير الخارجية، وبلغ حجم هذا الدعم في موازنة العام المالي الحالي نحو ٣,٧ مليار جنيه.

وأشار إلى أن هذه المساندة قد ساهمت في إحداث طفرة تصديرية للقطاعات المشتركة في البرنامج والتي ارتفعت صادراتها من ١,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وبلغت في العام المالي الحالي (في الشهور من يوليو إلى ديسمبر) نحو ٣,٣ مليار جنيه، وطبقا لهذه الأرقام فقد بلغ معدل العائد عن كل جنيه مساندة حوالى واحد دولار خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وأكد استمرار الحكومة في هذا الدعم لما يحققه من نتائج ايجابية تظهرها الأرقام ويدعمها النمو المضطرد في حجم الصادرات للقطاعات والشركات المستفيدة من برامجه.

رأى وزارة التجارة والصناعة

عرض السيد ممثل وزارة التجارة والصناعة لأهم ما يحققه برنامج دعم الصادرات والمتمثل في زيادة حجم التصدير وتوسيع مجالاته، ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية السلعية والخدمية، والعمل على خفض أعباء عملية التصدير في قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي، ودخول أسواق جديدة وزيادة الاستثمارات، بالإضافة إلى توليد فرص عمل جديدة. كما زادت صادرات الشركات المستفيدة بمتوسط ٦٢% في مختلف القطاعات المستهدفة. واعتبر هذا الدعم مساندة وحافزا للتصدير وليس دعما بالمعنى المفهوم والمتداول نظرا لما تولده القطاعات المستفيدة من فوائد تفوق أضعاف ما تحصل عليه جراء هذه المساندة. وأشار إلى أن هذا النهج في دعم الصادرات تتبعه العديد من دول العالم مثل الصين منذ سنوات سابقة على تنفيذه في مصر.

وقد تركزت مناقشات الأعضاء بشأن هذا الموضوع في التأكيد على أن دعم الصادرات لا يمثل دعما بقدر ما يمثل استرداد المصدر لجزء من تكاليف التصدير، وزيادة الرسوم، والبيروقراطية التي تواجه المصدر، والمطالبة بتطوير أسس استحقاق دعم الصادرات بمحددات تعظم من الفائدة المستهدفة، واقتراح أن تكون من تلك المحددات حجم العمالة لدى المنشأة المصدرة، ونسبة القيمة المضافة للمنتج داخل مصر، والتساؤل عن رؤية صندوق دعم الصادرات وأولوياته، وعن مدى وجود ربط بين أجهزة وزارة التجارة والصناعة المختلفة لتعظيم النتائج الكلية المستهدفة. والمطالبة بتشديد الرقابة في الموائى المصرية لرصد البيانات الحقيقية لحجم ما تصدره الشركات المستفيدة من هذا الدعم منعا للتلاعب .

وتعقبا على ما أثير بشأن عدم كفاية الدعم الموجه للنشاط الإنتاجي خلال الأزمة، أوضح ممثل وزارة التجارة والصناعة أن النشاط الإنتاجي وجه إليه دعما بلغ ٤ مليارات جنيه في العام الماضى فى حين لم يوجه سوى ١٢٦ مليون جنيه للنشاط الاستهلاكى، ونبه إلى وجود تعاون تام بين وزارة التجارة والصناعة ممثلة فى صندوق دعم الصادرات ووزارة المالية ممثلة فى مصلحة الجمارك فى هذا الشأن لمنع تلاعب البعض فى الصفقات التصديرية والاحتيايل فى ذلك للحصول على مبالغ أكبر من الدعم، ، إذ يتم الاعتراد بشهادة مصلحة الجمارك حول الكميات المصدرة. كما أشار إلى وجود دراسات جادة تقوم بها وزارة التجارة والصناعة لتطبيق القيمة المضافة، وزيادة نسب التصنيع المحلى فى المنتج المصدر.

وفى أثناء المناقشات ذكر السيد لويس بشاره، مقدم الاقتراح برغبة، أن السيد وزير المالية قد أعلن عدم الاستمرار فى دعم الصادرات بدءا من العام القادم مما أثار موجة ارتباك وتخوف

لدى جموع المنتجين والمصدرين من خشية ما سيؤدى إليه ذلك من توقف كامل نشاطهم التصديري، وهو ما نفاه رئيس اللجنة بشدة، كما نفاه ممثل وزارة المالية مشيراً إلى أن الأرقام التى يزيد بها هذا الدعم خلال السنوات السابقة فى الموازنة خير دليل على عدم صحة هذا الخبر، ومؤكدا استمرار الدولة فى هذا الدعم، وأيد ذلك أيضا ممثل وزارة التجارة والصناعة، منوها بأن السيد وزير المالية هو الذى أنشأ هذا الصندوق أثناء توليه وزارة الاقتصاد ويعلم جيدا أهميته وجدواه الاقتصادية.

٤- التضمر من حرمان الشركات المؤسسة حديثا من حوافز دعم الصادرات

ناقشت لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب فى اجتماعها الذى عقده مساء يوم الإثنين ٢٠١٠/٢/١٥، موضوع طلب الإحاطة المقدم من السيد العضو عيد محمد قطب بشأن حرمان الشركات المؤسسة حديثا من حوافز دعم الصادرات رغم قيامها بالتصدير فعلا وتقديم المستندات الدالة على ذلك، مما يشكل إخلالا بمبدأ المساواة. وقد حضر الاجتماع السيد وزير التجارة والصناعة، وممثلين عن وزارة المالية.

فى بداية المناقشات أشار مقدم طلب الإحاطة إلى أن صندوق دعم وتنمية الصادرات تم إنشاؤه عام ٢٠٠٢ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢، وتم تخصيص موارد للصندوق من الموازنة العامة للدولة تبلغ حاليا ٣,٧ مليار جنيه. وقال إن أداء الصندوق قد شهد عددا من التجاوزات خلال الفترة الأخيرة حيث حصل نحو ١٦٠ شركة على دعم من الصندوق بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه بدون وجه حق. وتساءل عن الضوابط والمعايير التى يتم على أساسها منح دعم للصادرات وما إذا كانت جميع الأنشطة التصديرية تستفيد من دعم الصندوق أم أن الدعم قاصر على أنشطة بعينها. وأوضح أن عددا كبيرا من الشركات العاملة فى نشاط تصدير الحاصلات الزراعية تقدم للحصول على دعم من صندوق الصادرات وتم إفادتهم بأنهم لا يستحقوا أى دعم من الصندوق إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ ممارسة النشاط التصديري. وطالب بضرورة الاستفادة كافة الأنشطة التصديرية من خدمات الصندوق دون تفرقة بين نشاط وآخر أو بين شركة وأخرى.

وتعقبيا على ذلك، أكد وزير التجارة والصناعة اهتمام الدولة بقطاع التصدير ودعم ومساندة صغار المصدرين، وأضاف أن صندوق دعم الصادرات بدأ نشاطه فى عام ٢٠٠٢ بتمويل يقدر بنحو ٣٠٠ مليون جنيه، ارتفع إلى ٣,٧ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٩، وقد ركز الصندوق فى بداية نشاطه على عدد من القطاعات والمصانع كثيفة العمالة مثل الملابس الجاهزة والأغذية والمنتجات الزراعية، ثم ارتفعت برامج الصندوق إلى ٩ برامج عام ٢٠٠٥، زادت إلى ٢٧ برنامجا عام ٢٠٠٨، ثم بدأ الصندوق فى وضع برنامج خاص بالسوق الروسى والسوق الصينى، مما أدى إلى زيادة حجم الصادرات المصرية من الموالح إلى ١٥٠ ألف طن للسوق الروسى.

وأوضح أن عدد الشركات المستفيدة من الصندوق عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بلغ نحو ١٨٢٨ شركة، منها ١٦ شركة تزيد قيمة صادراتها عن ١٠٠ مليون دولار سنويا، وتحصل هذه الشركات على دعم بنسبة ٢٠ % فقط من موارد الصندوق، وأن ٨٠ % من قيمة الدعم موجه إلى الشركات الصغيرة. ونبه إلى أن عددا من الشركات التجارية قد استفادت من برنامج تنمية الصادرات دون وجه حق بمبلغ ٧٤ مليون جنيه، وقد تم استرداد مبلغ ٦٥ مليون جنيه منها بالفعل. واستعرض وزير التجارة والصناعة الضوابط الجديدة التى تم وضعها للحصول على المساندة

من صندوق دعم وتنمية الصادرات، وذلك تيسيرا على المكاتب التجارية والشركات الجديدة، مؤكدا على ما يلي:

- بالنسبة للشركات التي تعاملت مع الصندوق عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وتم صرف دعم لها ولم يمض عليها ٣ سنوات، يتم صرف ٥٠ % من المساندة المستحقة، على أن تتم التسوية النهائية عند تقديم الميزانية لمراجعتها مع الصندوق.

- الشركات المتقدمة للصندوق بعد صدور القرار السابق ولم تزاوّل التصدير من قبل، يتم صرف المساندة المستحقة لها عند تقديم الميزانية والإقرار الضريبي.

- تلتزم هذه الشركات بتقديم إقرار برد ما تم صرفه في حالة عدم تقديم الميزانية وقيام الصندوق بمطابقتها مع الإقرار الضريبي.

ومن جانبهم أكد أعضاء اللجنة على أهمية دور الدولة في مساندة ودعم الصادرات المصرية، وأيدوا الضوابط التي وضعتها الحكومة للاستفادة من دعم صندوق الصادرات.

٥- تحديد أسعار الحاصلات الزراعية قبل زراعتها

عقدت لجنة الزراعة والري اجتماعا صباح يوم الأحد ٢٢/١١/٢٠٠٩ لنظر طلب الإحاطة العاجل المقدم من السادة الأعضاء: عبد الرحيم الغول، أحمد منسى، وفاروق بهجت، بشأن تحديد أسعار الحاصلات الزراعية خاصة الاستراتيجية منها قبل موسم الزراعة تشجيعا للفلاح المصري على زراعتها. وقد حضر الاجتماع السيدين: الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار، والمهندس أمين أباطة وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وممثلين عن وزارة التجارة والصناعة، ومدير عام بقطاع موازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية ممثلا لوزارة المالية.

في بداية الاجتماع أشار السادة مقدمي البيان العاجل إلى ضرورة تحديد أسعار الحاصلات الزراعية قبل موعد زراعتها، تحفيزا للفلاح المصري على زراعتها إذ أن الزيادة الكبيرة في أسعار المستلزمات الزراعية وزيادة أسعار الإيجارات وما صاحبهما من زيادة أجور العمالة الزراعية، قد أسهم في الضغط على الفلاح المصري مما يستلزم التحرك من قبل الدولة لإحداث التوازن المنشود بين تكلفة زراعة الفدان وبين العائد من إنتاجيته حتى لا يهجر الفلاح زراعة هذه الحاصلات الاستراتيجية إلى زراعات أخرى.

رأى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

أعلن وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أنه نتيجة لزيادة تكلفة زراعة الفدان وتشجيعا للفلاح المصري وتحفيزا وتنشيطا للقطاع الزراعي، وبناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية، فقد قررت الحكومة زيادة سعر توريد القمح بمقدار ثلاثون جنيها عن سعر توريده في العام الماضي. بيد أنه شدد في ذات الوقت على ضرورة أن تذهب هذه الزيادة في السعر والتي تفوق السعر العالمي إلى المزارع المصري وليس إلى التجار والمضاربين، وذلك من خلال التعاقد مع مزارعي القمح مباشرة من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي، والتأكد من وجود المساحة المتعاقد عليها بالفعل حتى يشعر الفلاح بالعائد الإضافي، والتحقق من أن هذا العائد قد أنفق على قمح مزروع في مصر.

وفيما يتعلق بمحصول القطن أعلن وزير الزراعة أنه سيتم رصد أسعاره العالمية وتحديد سعره بناء على ذلك، مشيرا إلى زيادة أسعار القطن العالمية هذا العام وازدياد الطلب على القطن

المصرى الذى فاق وفقا للتعاقدات التى تمت خلال الشهرين الماضيين ما تم التعاقد عليه طوال السنة الماضية. كما أعلن أنه سيتم تحديد حد أدنى للسعر الذى سيتم الشراء به من المزارع كسعر ضمان، على أن يتم تسلمه بعد جنيه لتجميعات القطن وتسليم المزارع نسبة ٨٠ % من ثمنه، على أن يترك له الخيار خلال الثلاثة أشهر التالية لتسليمه بين أن يتم التعاقد واستلام باقى المبلغ المحدد فى حينه أو أن يرد النسبة التى أخذها ويستلم محصوله ويتصرف به فى السوق كيف يشاء.

وبالنسبة لمحصول الذرة أشار وزير الزراعة إلى أنه سيتم تحديد أسعار شراء الذرة الصفراء من المزارعين، كما سيتم الاتفاق على دعم الذرة البيضاء دعما نقديا سيجرى تحديده قبل موسم الزراعة، تشجيعا للمزارعين على الاستمرار فى زراعتها وجعلها زراعة جاذبة كغيرها من الحاصلات الزراعية.

رأى وزارة الاستثمار

فى بداية حديثه أشار وزير الاستثمار إلى أن الحكومة قامت بزيادة أسعار توريد محصول قصب السكر سنويا منذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ والتى قفزت من ١٠٥ جنيه للطن إلى ٢٠٠ جنيه للطن العام الماضى، فى حين لم يتحرك سعر بيع منتج السكر للموزعين المحليين وتجار الجملة رغم تحمل شركة السكر لهذه الزيادة فى أسعار التوريد، مما حملها بمزيد من الأعباء المالية. وشدد على ضرورة وجود توازن بين سعر توريد القصب وبين ما يمكن أن تتحمله الشركة لضمان استمرارها فى أدائها لنشاطها، بما يخدم الاقتصاد القومى والمزارعين فى ذات الوقت. ونوه بجهود الحكومة فى تحمل بعض التزامات شركة السكر المالية وذلك فى إطار سياسة الحكومة التى انتهجتها فى تسوية مديونية شركات قطاع الأعمال العام ومنها شركة السكر، ومع نهاية العام المالى الحالى سيتم الانتهاء من تسوية كامل مديونيات هذه الشركات لدى البنوك.

وذكر أنه بدراسة تكلفة إنتاج الفدان من قصب السكر، ومع الأخذ فى الاعتبار زيادة أسعار المستلزمات الزراعية وأجور العمالة وبالتفاوض مع كل من وزارتى المالية والتضامن الاجتماعى تم التوصل إلى سعر ٢٣٤,٥ جنيها لطن القصب كسعر جيد للفلاح، وفى ذات الوقت يمكن أن تتحمله شركة السكر، ويشمل هذا السعر ١,٥ جنيها تخصم لصالح الاتحاد العام لمزارعى قصب السكر وللجهات التى تساند الفلاح فى زراعة هذا المحصول.

وبالنسبة لأسعار توريد بنجر السكر أشار وزير الاستثمار إلى أنه لا يملك تحديد أسعار توريده إذ أن المصانع المنتجة له ليست ملكا للدولة على غرار مصانع قصب السكر وإن كانت الدولة تسهم بنسبة فى هذه المصانع، موضحا أنه مع زيادة أسعار توريد قصب السكر وفى ظل زيادة أسعار المحاصيل التقليدية التى تم الإعلان عنها، إضافة إلى أن السعة الإنتاجية لمصانع سكر البنجر تتجاوز المساحات المنزرعة بالبنجر بالفعل، كل ذلك سيؤدى إلى رفع سعر توريد طن بنجر السكر.

وتعقبا على مطالبات أعضاء اللجنة بزيادة أسعار توريد القمح إلى ٣٠٠ جنيه للأردب كحد أدنى، وسعر توريد القصب إلى ٢٥٠ جنيها للطن، ومطالبة رئيس اللجنة باستقطاع مليار جنيه من المبلغ الموجه لدعم الصادرات لصالح زيادة أسعار الحاصلات الزراعية وزيادة موازنة وزارة الزراعة، أوضح وزير الاستثمار أن قرار زيادة سعر توريد القصب إلى ٢٣٤,٥ جنيها للطن جاء بناء على دراسة مستفيضة لتكلفة إنتاج الفدان، وبناء على مفاوضات مطولة جرت مع وزارة المالية ووزارة التضامن الاجتماعى للوصول إلى سعر متوازن. وذكر أن هذا السعر إذا أضيف إليه مساهمة الدولة من خلال وزارة الزراعة فى جهود مكافحة الآفات وغيرها من

الجهود فإنه يصل تقريبا إلى مبلغ ٢٥٠ جنيها الذى يطالب به السادة الأعضاء. وقال إن شركة السكر سوف تتحمل نصف تكاليف نقل المحصول بالنسبة للمناطق البعيدة عن خطوط التيكوفيل - خطوط نقل محصول قصب السكر- وفى المناطق المعطلة فيها هذه الخطوط مما يعنى أن يصل السعر ضمنيا إلى ما يطالب به السادة الأعضاء. وأكد أن هذه الأسعار المعلنة هى ما اتفقت عليه الحكومة فى ضوء المتاح، ورحب بأى جهد من قبل لجنة الزراعة لاستقطاع وإعادة توجيه أى من الاعتمادات من الموازنة العامة لصالح أى زيادة مقترحة لأسعار الحاصلات الزراعية ككل.

وأضاف السيد وزير الزراعة أن هذه الأسعار التى أعلنتها الحكومة هى فى حدود المتاح فى الموازنة العامة للدولة، وأن أى مقترحات لزيادة تلك الأسعار فى يد المجلس وذلك باقتراح استقطاع اعتمادات من بنود أخرى من الموازنة العامة للدولة لتمويل الزيادات المقترحة، خاصة أن الزيادة التى أعلنتها الحكومة تبلغ تكلفتها ٢,٢ مليار جنيه من موازنة الدولة.

وقد انتهى رأى اللجنة إلى الموافقة المبدئية على ما أعلنته الحكومة من أسعار، مع إعداد تقرير يوجه للمجلس يتضمن مطالبات الأعضاء بزيادة أسعار توريد القمح إلى ٣٠٠ جنيه للأردب، ومخاطبة السيد رئيس لجنة الخطة والموازنة لعقد اجتماع مشترك بين مكتبى اللجنتين لبحث زيادة أسعار توريد الحاصلات عما أعلنته الحكومة ودراسة تدبير الموارد اللازمة لذلك من الموازنة العامة للدولة.

مناقشة الموضوع فى المجلس

ناقش مجلس الشعب فى جلسته التى عقدها مساء يوم الإثنين ٢٣/١١/٢٠٠٩ التقرير الذى أعدته لجنة الزراعة والرى حول ذات الموضوع، بجانب مناقشة عدد من طلبات الإحاطة الموجهة إلى السادة: رئيس مجلس الوزراء، ووزراء المالية، والاستثمار، والتجارة والصناعة، والتضامن الاجتماعى، والزراعة واستصلاح الأراضى، عن ضرورة الإعلان عن أسعار المحاصيل الزراعية قبل زراعتها وتحديد سعر استلامها بما يحقق عائدا للمزارعين فى ضوء زيادة تكاليف الإنتاج. وقد حضر مناقشات المجلس السيدين وزيرى الدولة للشئون القانونية، والزراعة واستصلاح الأراضى الذى تولى الرد على الملاحظات التى أثارها الأعضاء.^{٦٧} ونعرض فيما يلى لأهم ماورد بتقرير لجنة الزراعة والرى، وملاحظات الأعضاء، وما انتهى إليه رأى المجلس بشأن هذا الموضوع على النحو التالى:

عرض تقرير اللجنة ومناقشات المجلس

نبهت اللجنة فى تقريرها إلى أن المزارعين قد واجهوا خلال الفترة الاخيرة انخفاضا فى أسعار بيع المحاصيل الرئيسية، حيث انعكس ذلك بصورة مباشرة على عائد الزراع من تلك المحاصيل الأمر الذى يدفعهم إلى الانصراف إلى زراعة محاصيل بديلة تدر عليهم عائدا أكبر. وأضافت اللجنة أنه بالرغم من الزيادات التى قررتها الحكومة فإن خسائر المزارعين ما زالت قائمة، وأن استمرار الحال على هذا النحو سيؤدى إلى استمرار تضرر الفلاح من زراعة هذه المحاصيل وسيجبرهم على عدم الاستمرار فى زراعتها. وانتهت اللجنة فى ختام تقريرها إلى عدد من التوصيات منها: إعادة النظر فى أسعار الحاصلات الزراعية، ورفع سعر أردب القمح إلى ٣٠٠ جنيها، والأذرة إلى ٢٥٠ جنيها، والقطن إلى ٨٥٠ جنيها للقطنار، وطن قصب السكر إلى ٢٥٠ جنيها كحد أدنى. وسرعة تدبير التمويل اللازم لزيادة الأسعار من قبل الحكومة من خلال

^{٦٧} مجلس الشعب، الفصل التشريعى التاسع، دور الانعقاد العادى الخامس، مضبطة رقم (٧).

التمويل المخصص لدعم الصادرات، والتمويل المخصص للاعتماد الإضافي المزمع فتحه في الفترة المقبلة والذي يزيد على ١٠ مليارات جنيه. وشددت على ضرورة إبرام عقود بين الحكومة والمزارعين على كميات المحصول التي سيتم تسليمها، وخاصة محصول القمح لتلافي مشكلات تسليم الأقماع المستوردة على أنها من الإنتاج المحلي. ومعالجة التشوهات التسويقية التي تشهدها عمليات تسويق هذه المنتجات. وأكدت أهمية تعزيز الجهود البحثية التي تستهدف زيادة الإنتاجية وخفض الاحتياجات المائية، وتقصير عمر النبات في مختلف المحاصيل وتوفير الاستثمارات اللازمة لذلك بما يخفض تكاليف الإنتاج.

وأشار أعضاء المجلس في مناقشتهم للتقرير إلى أن أنه خلال السنوات الأخيرة اختل العائد بين تكلفة الإنتاج الزراعي وبين ربحية المزارع، ومن الضروري علاج هذا الخلل إما عن طريق دعم السلع الزراعية أو دعم مستلزمات الإنتاج، وإما من خلال العمل على زيادة الإنتاجية. وأكدوا أن الحكومة قامت بإصدار عدد من القرارات بزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي لم يواكبها إصدار قرارات بزيادة أسعار المحاصيل الزراعية، وناشدوا وزير المالية توفير مبلغ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة، لمساندة المزارعين بدلا من المصدرين، كما طالبوا بزيادة سعر توريد القمح إلى ٣٠٠ جنيها للطن كحد أدنى.

رد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

أكد السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في معرض رده على ملاحظات الأعضاء، أن الزراعة نشاط اقتصادي من الضروري أن يحقق عائدا مجزيا للمزارعين. وقال إن التوسع في الإنتاج الزراعي يحتاج إلى موارد مائية، مؤكدا محدودية موارد مصر المائية وتراجع نصيب الفرد من المياه، ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى تحديث منظومة الزراعة في مصر. وقال إنه مهما ارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية فإن ذلك لن يعوض تكلفة الإنتاج في ظل عدم تطوير أساليب الزراعة والري المتبعة حاليا، وعدم القدرة على زيادة الإنتاج نتيجة تفتت الرقعة الزراعية. وذكر أن الأسعار التي قامت بتحديدتها الحكومة لتوريد الحاصلات الزراعية تمثل الحد الأدنى، مع مراعاة الأسعار العالمية لهذه السلع. وأضاف أن الحديث عن زيادة الأسعار دون تدبير موارد يعد من قبيل الحرث في البحر. وأوضح أن المجلس يملك تدبير موارد لزيادة أسعار الحاصلات الزراعية من خلال النقل بين أبواب الموازنة طبقا للدستور. وأوضح الوزير أنه ليس من الملائم الآن الحديث عن زيادة أسعار جميع المحاصيل الزراعية في آن واحد، حيث إن لكل محصول أوان في زراعته وحصاده، ويتحدد حينه أسعار توريد المحصول في ضوء الأسعار العالمية.

وبعد مناقشات مستفيضة وافق المجلس على إحالة المناقشات والتقرير الذي أعدته اللجنة إلى الحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ماورد به من توصيات.

٦- التضمر من قواعد توريد محصول القمح

عقدت لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب اجتماعا صباح يوم الثلاثاء ١١/٥/٢٠١٠، لمناقشة طلبى الإحاطة العاجلين المقدمان من السيدين العضوين: عبد الفتاح أمين عبد الكريم، وسعد عبود بشأن القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ الخاص بتوريد محصول القمح المنتج محليا موسم ٢٠١٠، بحضور السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والسيد رئيس الإدارة المركزية للبحوث والدراسات المالية ممثلا عن وزارة المالية، وممثلين عن وزارة التجارة والصناعة.

ويتلخص موضوع طلبا الإحاطة العاجلان فى أن القرار الوزارى رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٠ الصادر عن وزير الزراعة بشأن توريد القمح موسم ٢٠١٠، والذى يتضرر منه المزارعون ممن لا يحوزون بطاقات الحيازة الزراعية من عدم استلام محصول القمح منهم وقصر التوريد على حائزى البطاقات الزراعية فقط. كذلك فإن هذا القرار قد قصر استلام محصول القمح على البنك الوطنى للتنمية والائتمان الزراعى دون غيره، حيث قام البنك بإعداد مذكرة تفاهم بينه وبين بنك الاستثمار القومى والهيئة العامة للسلع التموينية تتضمن توريد مليون ونصف طن قمح فقط هذا العام، مقارنة بأكثر من ٣ مليون طن الموسم الماضى.

رد وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

أوضح السيد الوزير أنه سبق تحديد سعر توريد القمح منذ شهر نوفمبر الماضى، كما تم وضع عدد من الضوابط وقواعد التوريد وذلك لضمان وصول الدعم إلى المزارعين المستحقين، حيث تم طلب تسجيل جميع المزارعين لدى بنك التنمية والائتمان الزراعى لتحديد المساحة المنزرعة قمحا من واقع بطاقة الحيازة الزراعية ومن ثم كمية القمح الموردة وتحديد الجهة المستلمة، بيد أن ذلك لم يلتزم به سوى عدد ضئيل جدا من المزارعين. ومن هنا فقد صدر القرار الوزارى المشار إليه متضمنا عددا من التيسيرات للمزارعين شريطة أن يكون القمح المورد مصرى وأن يكون منتجا هذا العام. وأكد أن استيفاء الشروط والقواعد أمر واجب التنفيذ لكى يذهب الدعم الذى تقدمه الحكومة إلى المزارعين المستحقين فعلا وليس التجار الجشعين.

وذكر أن القرار الوزارى المشار إليه يسمح للصوامع والمطاحن باستلام القمح من المزارعين بالإضافة إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى، مشيرا إلى أن بنك الاستثمار القومى باعتباره مسئولا عن التمويل قد طلب بقصر التعامل المالى على بنك التنمية والائتمان الزراعى لكى يسهل له التعامل معه ماليا، مؤكدا أنه من حق الجهة الممولة أن تفرض أسلوب السداد، باعتبارها مسألة تنظيمية بحتة، ولا يعنى ذلك قصر استلام القمح على البنك الوطنى للتنمية فقط. وقال إن تكلفة الدعم الذى تقدمه الحكومة لمزارعى القمح هذا العام بلغ ١,٨ مليار جنيها، مناشدا المزارعين بتسجيل حيازاتهم وتوريد محصول القمح خلال المدة المحددة.

وقد تبين للجنة بعد توضيحات السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضى أن توريد القمح ليس مقصورا على بنك التنمية والائتمان الزراعى فقط، بل يمكن التوريد لدى خمس جهات أخرى تيسيرا على المزارع المصرى. وهو ما يحقق هدف الحفاظ على المال العام والتحقق من وصول الدعم إلى مستحقيه.

٧- استلام الذرة من المزارعين

عقدت لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب اجتماعا يوم السبت ٢٧/٢/٢٠١٠ لمناقشة طلبات الإحاطة العاجلة المقدمة من السادة الأعضاء: إبراهيم أبو عوف، محمد كسبة، ومحمد عبد الباقي إسماعيل بشأن عدم تسلم وزارة الزراعة محصول الذرة من الفلاحين، حضره رئيس الإدارة المركزية لموازنة الهيئات الاقتصادية، ممثلا لوزارة المالية. كما حضره وكيل وزارة التضامن الاجتماعى.

وقد عرض النواب لموضوع البيانات العاجلة الذى يتلخص فى الشكوى من تحديد فترة قصيرة لتسليم محصول الذرة من الفلاحين، وتحديد سعر منخفض للإردب بسعر ١٨٠ جنية مع تحمل الفلاح تكلفة توفير الفوارغ وتكاليف نقل المحصول إلى شون المطاحن المحددة التى اقتضت على شونة واحدة فى كل محافظة، مما كلف الفلاح نحو ٣٠ جنية لكل إردب، وتعرض الفلاح

في كثير من الأحيان لرفض لجان تسلم المحصول تسلمه بحجج غير منطقية في كثير من الأحيان.

وأكدوا أنه وفقا لهذا النظام فان الفلاح يتحمل خسارة صافية بنحو ٢٥٠٠ جنيه عن كل فدان ذرة، لأن تكلفة الفدان تصل إلى نحو ٤٥٠٠ جنيه في حين أن إيراده لا يزيد على ٢٠٠٠ جنيه. وأشار الأعضاء إلى أن الحكومة تستورد طن الذرة بسعر ١٤٠٠ جنيه، وهو سعر يزيد على سعر تسلم المحصول المحلي. وطالبوا بضرورة زيادة فترة تسلم المحصول وزيادة السعر ليتناسب مع تكاليف الإنتاج ويشجع الفلاح على زراعة هذا المحصول الهام الذي يستخدم بديلا عن القمح في الخلط لصنع رغيف الخبز المدعوم.

وردا على الموضوع، أشار السيد ممثل وزارة التضامن الاجتماعي إلى أن موسم تسلم محصول الذرة قد انتهى بنهاية شهر يناير ٢٠١٠ بعد أن استمر لمدة ٤٥ يوم. وأوضح أن سعر استلام المحصول يتم تحديده من قبل لجنة رباعية مشكلة من وزراء الزراعة والتضامن الاجتماعي والتجارة والصناعة والاستثمار، والتي تفوض وزير الزراعة في إصدار قرار بالسعر ومتابعته بصورة أسبوعية. وذكر انه تم تسلم نحو ١٠٠ ألف طن ذرة من الفلاحين خلال الموسم. وشدد على أنه لا توجد مشكلة في تحديد شونة معينة في أي محافظة تتواجد بها كميات لم يتم تسلمها، وأن الوزارة مستعدة لتسلم أي كميات موجودة حاليا.

وقد انتهت اللجنة إلى التوصية بزيادة سعر أردب الذرة إلى ٢٥٠ جنيه، وعدم تحميل الفلاح تكاليف الفوارغ أو النقل، ووضع اشتراطات عادلة لتسلم المحصول، والتبكير في موعد الاستلام وإعلان سعر المحصول قبل بداية الموسم.

٨- تأخر شركة السكر في صرف مستحقات المزارعين

عقدت لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب اجتماعا مساء يوم السبت ٢٠١٠/٦/١٩ لنظر موضوع طلبات الإحاطة المقدمة من العضو عبد الرحيم الغول وآخرين بشأن تضرر مزارعى قصب السكر من عدم قيام شركة السكر والصناعات التكاملية بسداد ثمن محصول القصب الذى تم تسليمه للشركة خلال شهر مارس ٢٠١٠، واستمرار بنك التنمية والائتمان الزراعى باحتساب الفائدة على القروض الممنوحة. حضر الاجتماع ممثلا لوزارة المالية أحد مديرى العموم بقطاع موازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية، كما حضره السيد المهندس رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية ممثلا لوزارة الاستثمار، والسيد المهندس رئيس مجلس إدارة شركة السكر والصناعات التكاملية، والسيد رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعى.

أوضح مقدموا طلبات الإحاطة أن المشكلة تتمثل في عدم قيام شركة السكر المصرية بسداد ثمن محصول القصب الذى ورده لها المزارعون خلال شهر مارس مما تسبب في وقوعهم في ضائقة مالية لاعتمادهم الأساسى على محصول القصب في معيشتهم، إضافة إلى احتساب بنك التنمية والائتمان الزراعى فوائد تأخير سداد ما اقترضوه منه لزراعة القصب، وحملوا وزارة المالية مسؤولية تأخر سداد هذه المستحقات لتأخرها في توفير الاعتمادات المالية لهيئة السلع التموينية والتي تأخرت بدورها في سداد تلك المستحقات لشركة السكر ونجم عن ذلك تلك المشكلة التي وقع ضحيتها مزارع القصب. وناشدوا بنك التنمية والائتمان الزراعى التوقف عن احتساب فائدة التأخير، مشيرا إلى ضرورة عدم تحميل الفلاح هذا التأخير الذى يجب أن تتحمله وزارة المالية بصفتها سبب التأخر في صرف مستحقات المزارعين.

وأشار المشاركون فى المناقشات، إلى تأخر شركة السكر فى صرف مستحقات المزارعين رغم المكاسب الهائلة التى تحققها الشركة والتى تصل إلى ١٤٠٠ جنيها للطن، وطالبوا وزارة المالية بسرعة صرف وإتاحة الاعتمادات المدرجة لهيئة السلع التموينية، وصرف مستحقات شركة السكر لحل تلك المشكلة التى تمس كل مزارعى قصب السكر وتهدد نشاط شركة السكر. كما طالبوا بأن تتحمل وزارة المالية مع هيئة السلع التموينية فوائد تأخير سداد القروض المستحقة لبنك التنمية والائتمان الزراعى قبل المزارعين.

رأى وزارة الاستثمار

أوضح ممثل وزارة الاستثمار إلى أن الخلل يكمن فى عدم توفير وزارة المالية للاعتمادات المدرجة لهيئة السلع التموينية، المتعاقدة مع شركة السكر المصرية، وأشار إلى أن هيئة السلع التموينية قد خاطبت وزارة المالية فى ٢٠١٠/٥/١٧ لتدبير تلك المبالغ ولم تستجب المالية إلا بعد تدخل لجنة الزراعة والرى والتى أثمرت جهودها عن صرف مبلغ الـ ٥٠٠ مليون جنيه والتى أمر وزير الاستثمار بإعطاء أولوية لصرف مستحقات المزارعين من هذا المبلغ قبل أى استحقاقات أخرى قبل شركة السكر.

رأى شركة السكر المصرية

أوضح السيد رئيس شركة السكر أن الشركة لم تتوان فى سداد مستحقات المزارعين، بل إنها كانت تسحب من حساباتها لدى البنوك على المكشوف لسداد تلك المستحقات، حتى قبل صرف مبلغ الـ ٥٠٠ مليون جنيه، إلا أن البنوك جاءت عند حد معين وأوقفت سحب الشركة على المكشوف، مشيراً إلى أن الشركة قد سددت ما يزيد عن ١,٢ مليار جنيه للمزارعين بدءاً من شهر يناير حتى ٢٠١٠/٥/٣٠، والصرف ما زال مستمرا فى حدود المبالغ المتاحة، مطالباً بسرعة التحرك لصرف باقى المبالغ المستحقة للشركة لصرف باقى مستحقات المزارعين، ولسداد القروض التى استدانتها الشركة من البنوك.

رأى وزارة المالية

أوضحت السيدة ممثل وزارة المالية أن المدرج بموازنة الهيئة العامة للسلع التموينية دعماً للسكر فى الموازنة العامة للدولة يقدر بنحو ٢,٠٣٨ مليار جنيه، وأنه تم إتاحة مبلغ ١,٥١٦ مليار جنيه منه حتى تاريخه حتى تتمكن الهيئة من سداد مستحقات شركة السكر والصناعات التكاملية لدى الهيئة، وأشارت إلى أن وزارة المالية قد طلبت من السيد رئيس مجلس إدارة شركة السكر والصناعات التكاملية والعضو المنتدب بموافاتها بشهادة معتمدة من الجهاز المركزى للمحاسبات برصيد مستحقات الشركة وبناء على تلك الشهادة ستتم الإتاحة لباقى المبلغ المستحق، وودعت سيادتها بإتاحة هذا المبلغ قبل ٢٠١٠/٦/٣٠.

وقد عقب على ذلك رئيس الشركة موضحاً أن تلك الشهادة الموثقة من الجهاز المركزى للمحاسبات لا يصدرها الجهاز إلا بعد انتهاء السنة المالية وبعد مراجعة حسابات ومعاملات الشركة وهو ما يعنى عدم صرف المبالغ المتبقية إلا بعد تاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠ بفترة وهو ما سيؤثر على إمكانية سداد باقى مستحقات المزارعين ووفاء الشركة بباقى التزاماتها لدى الغير.

وانتهى رأى اللجنة إلى مطالبة وزارة المالية بإتاحة باقى المبالغ المستحقة لشركة السكر قبل تاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠، إضافة إلى مطالبتها بتحميل وزارة المالية فوائد تأخير سداد القروض

المستحقة لبنك التنمية والائتمان الزراعى لدى المزارعين إذ أنها السبب الرئيسى لهذا التأخير الذى وقع ضحيته المزارعين، مع التأكيد على استمرار جهودها وسعيها لدى أعلى المستويات السياسية والتنفيذية حتى تحقق وزارة المالية هذه المطالبات.

٩- التضمر من غرامات الأرز وارتفاع أسعار الأسمدة

فى اجتماعها الذى عقده صباح يوم الأربعاء ٢٠٠٩/٢/١٦ ناقشت لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب برئاسة السيد رئيس المجلس، عددا من طلبات الإحاطة والأسئلة المتعلقة بغرامات زراعة الأرز على الفلاحين، ورفع أسعار الأسمدة، وأسعار الحاصلات الزراعية المسلمة للحكومة، بحضور السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضى والموارد المائية والرى. كما حضره السيد رئيس قطاع التمويل ممثلا عن وزارة المالية.

وقد أشار رئيس المجلس فى بداية الاجتماع إلى أن المجلس سبق أن ناقش عددا كبيرا من طلبات الإحاطة والأسئلة المتعلقة بالغرامات التى وقعتها الحكومة على الفلاحين الذين زرعا الأرز خارج المساحات والمناطق المقررة، ذاكرا أن الحكومة دأبت خلال السنوات السابقة على تحرير هذه الغرامات للفلاحين الذين لم يلتزموا بزراعة الأرز وفقا للمخطط الحكومى ثم يتم التجاوز عن هذه الغرامات تقديرا لظروف الفلاح المصرى. وتساءل عن سبب خروج الحكومة هذا العام عن هذا النهج وتمسكها بتوقيع هذه الغرامات على المخالفين فى زراعات الأرز. وطالب بتوضيح سياسة الحكومة بالنسبة لهذه المخالفات ومدى معقولية أسباب الغرامات المقررة.

وقد عرض السيدان وزير الزراعة واستصلاح الأراضى والموارد المائية والرى لرؤية الحكومة بالنسبة لضرورة استخدام الموارد المائية المحدودة المتاحة بصورة متوازنة ومدروسة حتى تكفى لخطط التنمية الزراعية المعدة، وحتى لا تتضرر محاصيل معينة وتستفيد محاصيل أخرى. وأكد أن الحكومة ترى أن تقتصر زراعات الأرز على مساحات محددة فى محافظات شمال الدلتا والمناطق الواقعة عند نهايات الترع. وشدد على أن التجاوز عن الغرامات فى الأعوام السابقة أدى إلى فقدان المصادقية فى جديّة الحكومة فى تحديد مناطق ومساحات لزراعة الأرز بصورة مخططة وعلمية، وهو ما ساهم فى زيادة المساحات المنزرعة بالأرز إلى أن وصلت فى بعض الأعوام إلى نحو ٢,٢ مليون فدان، فى حين أن إجمالى المساحة التى نحتاجها لا تزيد عن ٧٠٠ ألف فدان بعد الزيادة الكبيرة فى محصول الفدان.

وفىما يتعلق بأسعار الأسمدة، أكد وزير الزراعة أن الحكومة بادرت فى السابق بتخفيض سعر الطن من ١٥٠٠ جنيه إلى ١٣٠٠ ثم ١١٠٠ جنيه فقط تماشيا مع الانخفاض فى الأسعار العالمية. وأشار إلى أن الزيادة الحالية أيضا تأتى مراعاة للزيادة فى الأسعار العالمية، وتهدف إلى منع استغلال البعض لفروق الأسعار وتخزين الأسمدة للإتجار بها فى السوق السوداء. وأشار إلى أن الزيادة فى السعر يتم اقتسامها بين الشركات المنتجة وصندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية وفقا لاتفاق بين الجانبين، وسوف يؤول الفارق بالكامل لشركات الأسمدة اعتبار من بداية شهر مارس القادم.

وقد دارت مناقشات مطولة حول الموضوع شارك فيها عددا كبيرا من الأعضاء، تركزت جميعها حول المطالبة بوقف تنفيذ الغرامات المحررة ضد الفلاحين بشأن زراعات الأرز، وكذا ضرورة العودة عن زيادة أسعار الأسمدة. وأشار البعض إلى الظروف الصعبة التى يمر بها الفلاح المصرى وحاجته إلى دعم الحكومة وليس فرضها مزيدا من الأعباء عليه. وانتقد الكثير

من الأعضاء تزرع الحكومة بالأسعار العالمية فى كل زيادة لأسعار المستلزمات الزراعية فى حين أنها لا تعطى للفلاح الأسعار العالمية للأرز وغيره من المحاصيل فى كثير من الأحيان.

وفى ختام المناقشات، قررت اللجنة إعداد تقرير مفصل حول الموضوع يعرض على المجلس، وأوصت الحكومة بتقديم الدعم للمزارعين عبر إتاحة الأسمدة ومستلزمات الإنتاج الزراعى بأسعار معقولة يتحملها الفلاح المصرى، وتحديد أسعار تفضيلية لما تتسلمه الحكومة من محاصيل. كما أوصت بوقف تنفيذ غرامات الأرز مؤقتا لمدة عام على أن يتم التجاوز عن هذه الغرامات بالنسبة لمن يلتزم بعدم تكرار المخالفة مستقبلا وتنفيذها على كل من يعود للمخالفة.

١٠- ارتفاع أسعار اللحوم وسبل مواجهتها

عقدت لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب اجتماعا مساء يوم الاثنين ٢٠١٠/٥/١٧ لمناقشة موضوع ارتفاع أسعار اللحوم وكيفية علاج هذه المشكلة، بحضور ممثل لوزارة المالية، والسادة: مستشار وزير الزراعة لشئون الإنتاج الحيوانى، ووكيل الصندوق الاجتماعى للتنمية، ورئيس هيئة الرقابة على الصادرات.

استعرض رئيس اللجنة مشكلة زيادة اللحوم فى السوق المحلى، وأوضح أن تلك المشكلة ذات جذور متنشعبة، منها ما يتعلق بأسعار الغذاء الحيوانى التى ارتفعت بصورة كبيرة أثرت على المربين، إضافة إلى مشكلة انفلونزا الطيور التى أثرت على حجم الثروة الداجنة فى مصر وساهمت فى زيادة أسعار الطيور بنسبة كبيرة، وكذا عجز الثروة السمكية عن سد الفجوة القائمة فى اللحوم والدواجن، وكذلك ارتفاع أسعار اللحوم المستوردة وقلة المعروض.

وقد أبدى الأعضاء استيائهم من عدم تمكن الحكومة من وضع الخطط والبرامج لمواجهة هذا الأمر، وانتقدوا توقف مشروع البتلو الذى كان يوفر مصدرا دائما وهاما للثروة الحيوانية، بالإضافة إلى التقاعس عن توفير مصدر دائم وأمن لاستيراد اللحوم من الخارج بأسعار مناسبة للمواطن المصرى، وطالبوا بضرورة تدخل الدولة بحزمة من الإجراءات للمساهمة فى تحفيز تلك القطاعات.

رأى وزارة الزراعة

أشار ممثل وزارة الزراعة إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء فى الفترة السابقة كان أحد أسباب زيادة أسعار اللحوم، وبما واكبه ذلك من نقص الثروة الداجنة تأثرا بانفلونزا الطيور، وأكد على مساندة وزارة الزراعة لمربى ومنتجى الماشية نافيا توقف مشروع البتلو، حيث تم إحياء المشروع برأس مال يزيد عن ٦٠٠ مليون جنيه كقروض دواره مستمرة لتشجيع ومساندة مربى الماشية، حيث بلغت الفئة التسليفية للرأس الواحدة ١٠٠٠ جنيه فى الدورة تم رفعها إلى ٢٠٠٠ جنيه ثم وجه السيد وزير الزراعة منذ شهرين برفعها مرة أخرى إلى ٣٠٠٠ جنيه. بالإضافة إلى التعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، من خلال قروض لتطوير الثروة الحيوانية يمولها من خلال وزارة الزراعة بفائدة تبلغ ٧,٥ سنويا، ٨,٥ للثلاث سنوات، ٩,٥ للخمس سنوات، كقروض دواره لمربى الماشية. بالإضافة إلى وجود مليار جنيه مقدمة من الاتحاد الأوروبى توجهها وزارة الزراعة لذات الغرض.

رأى الصندوق الاجتماعى للتنمية

أبدى ممثل الصندوق الاجتماعى للتنمية استعداد الصندوق للمشاركة فى تمويل مشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى، بشرط أن يكون ذلك تحت مظلة وزارة الزراعة من خلال منظومة متكاملة ترعاها الوزارة. وأشار إلى أن الصندوق مستعد لتمويل نحو ٥٠% من هذا المشروع، وهو ما لاقى استحسان أعضاء اللجنة.

ورأت اللجنة استكمال مناقشة موضوع ارتفاع أسعار اللحوم فى اجتماع لاحق لما يمثله من أهمية قصوى تمس حياة المواطن المصرى اليومية، ويمس الأمن الغذائى فى مصر. بيد أن اللجنة لم تتمكن من عقد هذا الاجتماع نظرا لفض دور الانعقاد.

١١- إنشاء واستكمال عدد من المستشفيات فى بعض المحافظات

ناقشت لجنة الشؤون الصحية بمجلس الشعب خلال الاجتماع الذى عقده صباح يوم الاثنين ٢٠١٠/٤/١٩ أربعة طلبات إحاطة عاجلة بشأن إنشاء واستكمال عدد من المستشفيات فى بورسعيد والمنصورة ووادى النطرون، مقدمة من السادة الأعضاء: الحسينى أبو قمر، أكرم الشاعر، عطية مسعود، وإبراهيم الجوجرى. بحضور ممثلين عن وزارتى الصحة والتنمية الاقتصادية. كما حضره ممثلا عن وزارة المالية السيدين: رئيس الإدارة المركزية لموازنة محافظات القاهرة الكبرى، ورئيس الإدارة المركزية للموازنة العامة.

إستكمال مستشفى التكامل جنوب بورسعيد وتحويله إلى مستشفى مركزى

تقدم السيدان العضوان الحسينى أبو قمر وأكرم الشاعر بطلى إحاطة عاجلين بشأن عدم وجود مستشفى مركزى بحى جنوب بورسعيد الذى يبعد عن المدينة بأكثر من ٥٠ كم. وقد طالب مقدما الطالبان باستكمال مستشفى التكامل ببحر البقر وتحويله إلى مستشفى مركزى يخدم هذه المنطقة الكبيرة التى لا توجد بها خدمات صحية ثانوية تغطى حالات الطوارئ وحوادث الطرق المحيطة بالمنطقة. وأشارا إلى أن المستشفى الذى انفق عليه ملايين الجنيهات توقف العمل به منذ أكثر من عام رغم وجوده على طرق رئيسية تشهد العديد من الحوادث التى تحتاج إلى مستشفى تقدم الخدمة الصحية المطلوبة لذلك.

وردا على ذلك أشارت السيدة ممثل وزارة الصحة إلى أنه تم وضع خطة لتحويل مستشفيات التكامل على مستوى الجمهورية إلى وحدات طب أسرة أو صحة أسرة أو رعاية صحية أولية بحسب الاحتياج للاستفادة من هذه المستشفيات التى أنشئت دون تخطيط جيد. وذكرت أن مستشفى بحر البقر مدرج فى خطة وزارة الصحة لاستكمالته وتجهيزه لتقديم الخدمة الصحية التى تحتاجها المنطقة، غير أن الوزارة تحدد أولوية الانتهاء من إنشاء المستشفيات فى ضوء عدد من العوامل التى جعلت للانتهاج من مستشفى الزهور ببورسعيد أولوية على مستشفى التكامل ببحر البقر، خاصة أن المنطقة الموجود بها المستشفى لا زالت تفتقر إلى بعض المرافق الأساسية الهامة. ووعدت بدراسة موقف المستشفى وإمكانية تحويله إلى مستشفى مركزى إذا انطبقت عليه الشروط التى حددتها الوزارة لذلك.

ومن جانبه، أوضح ممثل وزارة المالية أن الوزارة تدرك أهمية توفير الخدمات الصحية بالقدر والجودة المناسبة للمواطنين فى مختلف أنحاء مصر، ولذلك فإنها تعطى الأولوية للاستجابة لطلبات وزارة الصحة فى هذا المجال وفقا للإمكانيات المتاحة. وأوضح أن تمويل الاستثمارات الخاصة بإنشاء أو استكمال بناء وتجهيز المستشفيات يتم بالتعاون بين السلطات المحلية فى

المحافظات ووزارات الصحة والتنمية الاقتصادية والمالية، حيث ترفع الجهات المحلية طلباتها فى هذا الشأن إلى وزارة الصحة مشفوعة بمبررات منحها الأولوية على غيرها من المشروعات، وبعد أن تدرس وزارة الصحة هذه الطلبات وتقدر مدى إلحاح الحاجة إليها، ثم ترفع رأيها إلى وزارة التنمية الاقتصادية لتضعها ضمن الخطة الاستثمارية لقطاع الصحة، وبناء على ذلك تدرج وزارة المالية الاعتمادات المطلوبة فى موازنة وزارة الصحة.

وأشار إلى أن هناك توقيتات مناسبة للتقدم بمثل هذه الطلبات، لعل أفضلها هو الفترة التى تسبق إعداد مشروعى الخطة والموازنة وإحالتها إلى مجلس الشعب. ورغم ذلك يمكن أن تتم الاستجابة لمثل هذه الطلبات فى غير ذلك من الأوقات خلال السنة المالية وتمويلها من وفورات الموازنة إذا تبين الحاجة الملحة إليها. وذكر أن الحكومة أحالت مشروعى الخطة والموازنة للعام المالى الجديد إلى مجلس الشعب وهما محل مناقشة فى لجان المجلس حاليا، ويمكن لوزارة الصحة أن تطلب منح الأولوية فى التنفيذ من الاستثمارات الجديد للمستشفيات أو المشروعات التى ترى أن لها الأولوية على سواها من المشروعات.

وقد انتهت المناقشة إلى مطالبة وزارة الصحة بسرعة إعادة دراسة الحاجة لتحويل مستشفى التكامل ببحر البقر إلى مستشفى مركزى إذا انطبقت عليه الشروط، وموافاة اللجنة برأيها فى هذا الشأن مكتوبا فى أسرع وقت ممكن.

الانتهاء من مستشفى وادى النطرون

تقدم السيد العضو عطية مسعود بطلب إحاطة عاجل بشأن عدم الانتهاء من مستشفى وادى النطرون إلى الآن رغم افتقار المدينة إلى الخدمات الصحية.

وردا على الموضوع، أوضح السيد وكيل وزارة الصحة بالبحيرة أهمية مستشفى جراحات اليوم الواحد بوادى النطرون بالنسبة للخدمة الصحية لأهالى المدينة البالغ عددهم حوالى ٧٣ ألف مواطن، علاوة على تقديم الرعاية الصحية لمصابى الحوادث على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى الذى يقع عليه المستشفى. وأشار إلى أن المستشفى تعرض لمشاكل إنشائية جسيمة وتم إسناد عملية إصلاحه وتطويره إلى إحدى الشركات منذ عام ٢٠٠٨، وحاليا تتم التشطيبات النهائية للمبنى وسيكون جاهزا للافتتاح فى ٢٠١٠/٦/١.

إستكمال تجهيز مستشفى المنصورة العام

تقدم السيد العضو إبراهيم الجوجرى بطلب إحاطة بشأن عدم استكمال مستشفى المنصورة العام بشوارع الجمهورية الذى اكتملت مبانيه الأساسية وتوقف العمل به نتيجة عدم توافر اعتمادات التشطيب والتأثيث.

وردا على ذلك أوضح وكيل وزارة الصحة بالدقهلية أن إنشاء المستشفى قد تقرر منذ عام ٢٠٠٣ بتكلفة حوالى ٣٧ مليون جنيه للإنشاءات ونحو ٧ ملايين جنيه للتجهيزات، وبالفعل اعتمد للمشروع ٢٠ مليون جنيه وتم الانتهاء من إنشاء مبنى من أربعة طوابق كهيكل دون تشطيب. وأشار إلى أنه لم يدرج للمستشفى أى اعتمادات منذ عام ٢٠٠٦، وأن المستشفى يحتاج إلى نحو ٨ مليون جنيه للانتهاء من الإنشاءات والتشطيبات والتجهيز.

وأشارت السيد وكيل وزارة الصحة لشئون التخطيط إلى أن العقد الخاص بإنشاء المستشفى محل نزاع قضائى نتيجة ارتكاب أخطاء جسيمة فى عملية الطرح والإسناد والترسية، وهو معروض على القضاء حاليا للفصل فيه. وأكدت أن ذلك هو السبب الأساسى فى توقف العمل بالمستشفى حفاظا على حقوق الدولة.

١٢- إنشاء حمام سباحة نادى جزيرة الورد بالمنصورة

نظرت لجنة الاقتراحات والشكاوى فى اجتماعها الذى عقدته صباح يوم السبت ٢٠١٠/٤/١٧، موضوع الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو إبراهيم سعد الجوجرى، بشأن توفير الاعتمادات اللازمة لإنهاء تنفيذ مشروع حمام السباحة لنادى جزيرة الورد بمدينة المنصورة، محافظة الدقهلية. وذلك بحضور رئيس الإدارة المركزية للموازنة العامة ممثلاً لوزارة المالية، ومدير مديرية الشباب والرياضة بمحافظة الدقهلية.

وقد أوضح السيد مدير مديرية الشباب والرياضة بمحافظة الدقهلية أنه تم عمل مقايضة للمشروع بمبلغ ٤ ملايين جنيه، وأن المجلس القومى للرياضة قد وافق على اعتماد مبلغ ٢ مليون جنيه مساهمة منه لاستكمال حمام السباحة بنادى جزيرة الورد بمدينة المنصورة، شريطة اعتماد الخطة الاستثمارية الخاصة بالمجلس القومى للرياضة دون تخفيض، على أن يتولى النادى استكمال المبلغ اللازم للانتهاء من المشروع من إيراداته الخاصة التى تسمح بذلك. وقد أيدته فى ذلك ممثل المجلس القومى للرياضة، مؤكداً موافقة رئيس المجلس القومى للرياضة على اعتماد مبلغ ٢ مليون جنيه مساهمة من المجلس القومى للرياضة للمشروع وذلك فى حالة عدم تخفيض الخطة الاستثمارية للمجلس فى موازنة ٢٠١٠/٢٠١١.

أوصت اللجنة فى نهاية المناقشات باعتماد مبلغ ٢ مليون جنيه من قبل المجلس القومى للرياضة للمساهمة فى استكمال بناء حمام السباحة، على أن يقوم نادى جزيرة الورد بتوفير نصف التكاليف من إيراداته التى تسمح بذلك. كما أوصت اللجنة بعدم تخفيض الخطة الاستثمارية للمجلس القومى للرياضة فى مشروع الموازنة ٢٠١٠/٢٠١١.

وقد وافق المجلس بجلسته الثامنة والأربعين بعد المائة على ما انتهى إليه رأى اللجنة، وإحالة التقرير إلى الحكومة لاتخاذ اللازم بشأن الاقتراح برغبة الوارد به.